ـــ مطالبات عامة.
ـــ الاوساط السياسية المعارضة.
ـــ الاوساط الشعبية (استقصاءات للرأي العام ـــ واحساس الاسرائيليين العاديين بالذنب تجاه ما حدث)[٩٧].

كل تلك الهيئات مارست ضغوطها عن طريق التظاهرات وعمليات الاحتجاج المختلفة لدفع الحكومة الى تأليف لجنة تحقيق قضائية. الا ان رد فعل الحكومة تجاه الاتهامات الموجهة اليها، اتسم بالرفض التام والانكار الكلي. ففي مساء يوم الاحد ١٩/٩/١٩٨٢، عقدت الحكومة الاسرائيلية جلسة خاصة للبحث في احداث المجزرة، اصدرت في نهايتها بياناً نفت فيه جميع التهم المعلنة حول دور الحكومة والجيش الاسرائيلي، واعلنت ان المطالبة بوجوب تحمل الجيش الاسرائيلي مسؤولية ما تجاه المأساة الانسانية في صبرا وشاتيلا لا اساس لها من الصحة، وان الحكومة ترفضها بازدراء على حد قول البيان المذكور[٩٨].

٢ ـ مرحلة رفض تشكيل لجنة تحقيق

فور صدور هذا البيان، تواصلت حملة الاحتجاج والتنديد ضد الحكومة الاسرائيلية من جانب الاوساط الحزبية المعارضة، وحتى من بين صفوف الائتلاف الحاكم ومن اوساط شعبية واسعة، كانت تدعو جميعها الى تأليف لجنة تحقيق قضائية. وكانت ابرز الدعوات التي وجهت في هذا الشأن، تلك التي صدرت عن رئيس الدولة اسحق نافون، الذي استدعى بيغن بصورة عاجلة لسماع تفاصيل كاملة عن المجزرة. وبعد هذا الاجتماع، بادر نافون بكشل خارج عن المألوف، بالاتجاه الى التلفزيون، والقى بياناً دعا فيه الى تأليف لجنة تحقيق خاصة بالمجزرة[٩٩].

تحت وطأة هذا الضغط الجديد، عقدت الحكومة الاسرائيلية جلسة اخرى يوم ٢١/٩/١٩٨٢ للبحث في المقترحات المختلفة التي تقدمت بها كتل الائتلاف بشأن التحقيق في المجزرة. وفي الوقت الذي كان فيه الجميع ينتظر صدور قرار عن الحكومة بشأن تأليف لجنة قضائية، فاجأهم بيغن برفضه القاطع لمثل هذا الامر، معلناً ان تأليف مثل هذه اللجنة من شأنه ان يفسر وكأن هناك شعوراً بالذنب، بينما ليس هنالك اي مجال لاتهام احد في الجيش الاسرائيلي الذي لم يكن موجوداً في المخيمات في الوقت الذي نفذت فيه القوات اللبنانية عملها الاجرامي. واتهم المعارضة بانها تستغل قتل الغرباء للغرباء لاسقاط الحكومة[١٠٠].

٣ ـ مرحلة الاعتراف بعد سلسلة الاكاذيب

الا ان موقف بيغن هذا، لم يلق على ما يبدو، تأييداً من جميع الوزراء. فطالب بعضهم بفحص القضية ضمن اطار ما. وفي ظل هذا الرفض، عقد الكنيست جلسته الخاصة يوم ٢٢/٩/١٩٨٢ للبحث في اقتراحين: الاول تقدمت به كتلة المعراخ، ويدعو الى اجراء نقاش كامل وواسع في الكنيست حول غزو غربي بيروت ونتائج الغزو؛ والثاني تقدمت به كتلة شينوي التي يتزعمها النائب امنون روبنشتاين، ويدعو الى اجراء تحقيق قضائي رسمي حول المجزرة[١٠١].

بدأ الكنيست نقاشه حول الاقتراحين وبدأت الاتهامات المتبادلة وخصوصاً بين زعيم حزب العمل شمعون بيرس ووزير الدفاع اريبل شارون الذي اعترف صراحة، ولاول منذ وقوع المجزرة، بأنه وقيادة الجيش الاسرائيلي، صادقوا على دخول الميليشيات الى المخيمات «لتطهيرها» من [الفدائيين] بدلاً من الجيش الاسرائيلي، وذلك رغبة في توفير الاصابات بين افراده.